



الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization



تقرير

الحلقة النقاشية بشأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في أفغانستان

معهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي الكويتي/ وزارة الخارجية

عرض مكتب الشراكات الدولية - الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية



تقرير

الحلقة النقاشية بشأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في أفغانستان

معهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي الكويتي / وزارة الخارجية

عرض مكتب الشراكات الدولية - الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية

مقدمة

يتناول هذا التقرير فعاليات الحلقة النقاشية بشأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في أفغانستان، والتي أقامها معهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي الكويتي، بتاريخ 6 يونيو 2022م، بحضور سعادة السيد عبد الله الدردري - الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في أفغانستان، وسعادة السفير ناصر الصبيح - مدير عام معهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي الكويتي، وممثلين عن بعض الجهات الخيرية الكويتية. وخلال الحلقة تمت مناقشة الموضوعات التالية:

- عرض مستجدات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في أفغانستان.
- نظرة عامة على مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدعم الإنساني لأفغانستان في الفترة من بعد تاريخ 15 أغسطس 2021م.
- خطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك عرض تقديمي لمبادرة التنمية على أساس المناطق (ABADEI).
- مناقشة الأسئلة والأجوبة، وكذلك مناقشات مفتوحة للتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الخيرية.



فعاليات الحلقة النقاشية

آخر مستجدات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في أفغانستان

- توفر سلطات طالبان الحماية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الدولية رغم عدم اعتراف الأمم المتحدة الرسمي بشرعية طالبان، مما مكن البرنامج من الوصول إلى مناطق لم يكن بالإمكان الوصول إليها سابقاً، وهذه الحقيقة تفرض ضرورة التواصل مع طالبان.
- الأولوية في أفغانستان، رغم الحاجة إلى الإغاثة بالسلال الغذائية، هي للإنعاش الاقتصادي، ففي 15 أغسطس الماضي كان معدل البطالة 15%، ومنذ ذلك الحين فقد 700 ألف وظائفهم، وإذا لم يتم اتخاذ شيء بهذا الصدد، فمن المتوقع أن يصل العدد إلى 900 ألف، مما يمثل خطراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وأمنياً، إذ إن بقاء الشباب دون عمل سيدفعهم إما إلى التطرف أو المخدرات، الناس يفضلون الحصول على عمل بدلاً من الاكتفاء بالسلة الغذائية على أهميتها.

نظرة عامة على مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدعم الإنساني لأفغانستان في الفترة من بعد تاريخ 15 أغسطس 2021م، وخطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفغانستان، بما في ذلك مبادرة التنمية على أساس المناطق (ABADEI).

- اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القرار بالبقاء، وأنشأ برنامجًا شاملاً اسمه برنامج التنمية المحلية لمبادرات الإغاثة التنموية، هذا البرنامج يعمل وفق مشاريع مع المجتمعات المحلية، بهدف الإنعاش والصمود وحمايتها من البطالة والحفاظ على حياتها وتوفير الخدمات وفرص العمل، وتعزيز البنية التحتية بمشاريع الطرق والري، وتعزيز القطاع الزراعي ليوثر دخلًا مجزيًا يعوض عن زراعة الأفيون وهذا خيار استراتيجي.



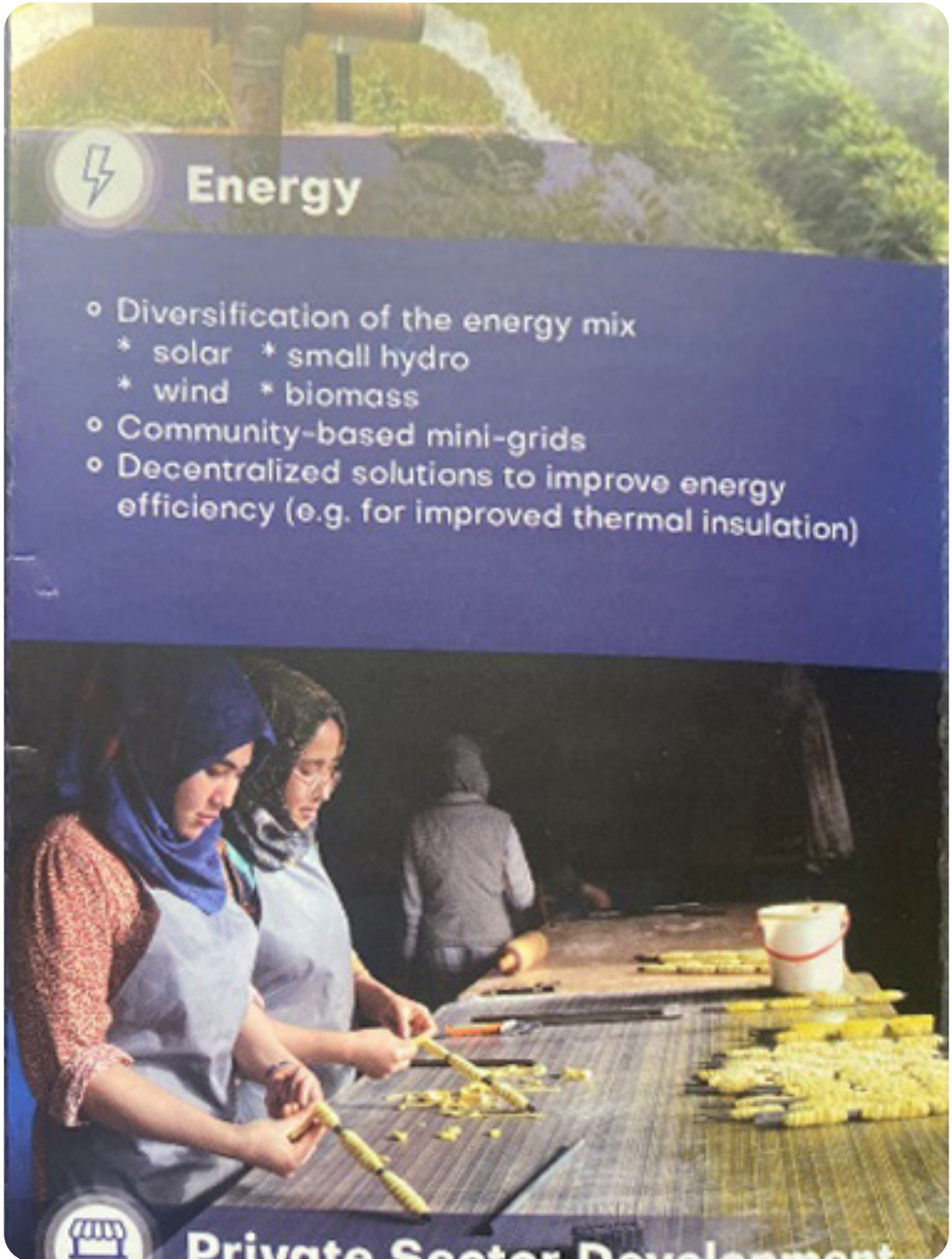
- بدأ البرنامج منذ أكتوبر الماضي ونجح في خلق 513 ألف فرصة عمل مؤقتة، مما سمح بإعالة الأسر والاستقرار ومنع اللجوء لدى الكثيرين، وقد نجح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمع تمويل للبرنامج بنحو 300 مليون دولار، وتنتشر نشاطات البرنامج في أنحاء أفغانستان، وتشمل بناء وتأهيل قنوات الري وتعزيز القطاع الزراعي، وتأمين التمويل للشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف إنهاء الاقتصاد الأفغاني صعودًا من القاعدة إلى الأعلى.

- هذه المهمة ولضخامتها، لا يستطيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام بها وحده، خاصة مع غياب مصادر التمويل ورحيل البنوك الكبرى كالبنك الدولي والبنك الآسيوي، فكان أمام البرنامج خياران، إما إنهاء العمليات الإنسانية، أو العمل على استكمالها، ولكن دون حصرها فقط في توفير السلال الغذائية، بل من خلال مشاريع تخلق فرص عمل، ونجح البرنامج في جمع 17 منظمة تعمل معاً في برامج مشتركة متكاملة تجمع بين البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والتنظيمي؛ لإحياء المجتمعات المحلية واقتصادها وتقديم الخدمات لها.



- الصندوق الائتماني الخاص بأفغانستان (STFA) نجح في جمع 105 ملايين دولار، وهو يمول المشاريع المشتركة بين منظمات الأمم المتحدة، ويتميز في عمله عن العمل المنفرد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو لصندوق السكان بالعمل المتكامل، ومثال على ذلك مشروع بناء 144 مركزاً للصحة الأسرية في أنحاء أفغانستان، حيث يقوم صندوق السكان بتدريب القابلات القانونيات، بينما تقوم المنظمة الدولية للهجرة ببناء المراكز، في حين يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير الطاقة الشمسية وشق الطرق من خلال برامج تشغيل خاصة.





Energy

- Diversification of the energy mix
 - * solar * small hydro
 - * wind * biomass
- Community-based mini-grids
- Decentralized solutions to improve energy efficiency (e.g. for improved thermal insulation)

Private Sector Development

economic activities



- Unconditional cash transfers and basic income support to vulnerable groups
- Cash-for-Work
- Support to micro, small and middle-sized enterprises (MSMEs)
- Provision of training to improve the employability of women and youth

Protection of farm-based livelihoods from natural disasters



Health Services



- Support to primary, secondary and tertiary health facilities
 - * Training of medical personnel
 - * Provision of essential health supplies
 - * Infrastructure support to improve access to health care services
- Support to immunization and health awareness campaigns



لذا، نجد أن الصندوق الائتماني الخاص بأفغانستان (STFA) هو آلية مشتركة بين الوكالات وصندوق استئماني متعدد الشركاء للأمم المتحدة لدعم البرمجة المشتركة للأمم المتحدة في توفير الاحتياجات البشرية الأساسية في أفغانستان، حيث إن أفغانستان تعاني من هشاشة على جميع الصعد، وتواجه تحديات على جبهات متعددة بما في ذلك (COVID-19) والفقر وانعدام الأمن الغذائي والجفاف وتأثيرات الاقتصاد الجزئي والكلي. يحتاج نحو 18.5 مليون أفغاني بجانب 3.5 ملايين نازح في عام 2021 فقط إلى الاحتياجات الرئيسية، وتفيد التقارير بأن أكثر من 97% من الأفغان سيواجهون الفقر بحلول منتصف عام 2022، وفقاً لتوقعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالنظر إلى أن الهدف الأساسي من (STFA) هو معالجة عدم الاستقرار الاقتصادي الحاد في مناخ من عدم اليقين المتزايد في جميع أنحاء البلاد، من خلال تنفيذ النهج القائم على المنطقة لمبادرات الطوارئ الإنمائية (ABADEI). (المصدر: <http://www.stfa.af/about-stfa>)

- يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليًا بمشروع كبير لإنقاذ النظام المصرفي لضرورته للاقتصاد، وإنقاذ جمعيات التمويل الصغير ومتناهي الصغر، فهي على درجة من الأهمية لأنها تصل إلى عدد كبير من الناس بقروض ميسرة، وبناء على اشتراط من الحكومة الأفغانية يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توجيه الناس نحو النظام المصرفي الإسلامي، ونقل خبرته والتجارب السابقة في هذا الإطار في ماليزيا وإندونيسيا وغيرها.
- يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إحياء الاقتصاد الأفغاني، لأن الاستمرار على الأوضاع الحالية سيقود إلى مزيد من التدهور، فقد خسر الاقتصاد الأفغاني خلال ستة أشهر من 20 - 30% من الناتج المحلي، وهو يعادل ما خسره الاقتصاد السوري في ست سنوات من الحرب، وهي خسارة لا يمكن تعويضها بسهولة، ولا يمكن العودة إلى النموذج السابق لـ 15 أغسطس بالاعتماد على المعونات الخارجية التي كانت تشكل 75% من الموازنة العامة للدولة، والأوروبيون على سبيل المثال باتت أولويتهم أوكرانيا، هناك سعي من البرنامج للاعتماد على محركات ذاتية للاقتصاد الأفغاني الذي يتوفر على فرص واعدة، في القطاع الزراعي، ومناجم المعادن الثمينة مثل الليثيوم التي لم تستغل بعد، والعرب مدعوون إلى الاهتمام بهذا الأمر لأهميته مستقبلاً في التحول من الطاقة الأحفورية إلى الطاقة المتجددة.
- نسبة الفقر في أفغانستان تزيد على 90%، وقد تعرض شعبها إلى هزات شديدة، وموقع هذا البلد استراتيجي، وهناك طموح بأن تكون الكويت متواجدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأي شكل من الأشكال في مواجهة الأوضاع الحالية في أفغانستان، والبرنامج يبحث في سبل التعاون الممكنة مع الجهات الخيرية الكويتية، وقد سبق له اللقاء مع الهلال الأحمر الكويتي للتعاون في تمكين المرأة والصحة والأمومة والطفولة، وكذلك تم اللقاء مع الصندوق الكويتي للتنمية، وقد نجح البرنامج في جمع مبالغ جيدة وإنفاقها في أنحاء أفغانستان، وله علاقات مع مجموعة كبيرة من المنظمات الدولية غير الحكومية مثل Islamic Relief وغيرها.



الأسئلة والأجوبة والمناقشات للتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الخيرية

مداخلة

تقف الكويت إلى جانب دول العالم وخاصة الدول المحتاجة، ولكن الأمر يحتاج إلى ما يلي:

- أن يعرف الجميع مساحة العمل المتاحة لهم.
- معرفة حجم التسهيلات المتاحة.
- وجود جهاز حكومي يعتد به للتعامل معه.

المسألة بالنسبة للجميع، سواء الصندوق الكويتي للتنمية والمؤسسات الخيرية الكويتية، ليست مجرد التواجد في الميدان، هناك تعامل مع شعب وواقع، وتوجد معوقات، كيف يمكن تجاوزها بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟

جواب سعادة السيد عبد الله الدردري:

■ الوضع الأمني الآن في أفغانستان هو لا شك أفضل بكثير من قبل، لكن هل هو مضمون أو مستدام؟ هناك ارتفاع في معدل الجريمة بسبب البطالة، الجريمة هي الخطر الأكبر على العاملين في منظمات الأمم المتحدة، الخطف من أجل المال، وليس الجريمة السياسية بمعنى الإرهاب، هناك حوادث إرهابية وتفجيرات لكنها أقل من الماضي بكثير، 17 حادثاً في أفغانستان في الأسبوع الماضي مقابل 700 حادث في ذات الأسبوع من العام الماضي، سلطات طالبان التزمت بتوفير الحماية لمنظمات الأمم المتحدة ومن يعمل معها من المنظمات الدولية غير الحكومية للنشطات وللعاملين، ونخبة طالبان (المدعوون بالبدريين) هم من يقومون بذلك، بالمجمل الوضع الأمني مقبول ولكن البرنامج لا يضمن ما خارج منطقة عمله ولا يضمن استدامته.

■ بالنسبة للتسهيلات، يملك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البنية التحتية عبر أفغانستان لتقديم التسهيلات لأي جهة ترغب في تنفيذ مشاريع من خلال البرنامج نفسه أو صندوق أفغانستان الائتماني، وبإمكانها أن تحدد نوع النشاط والموقع الجغرافي وحجم المساهمة، ومن ثم يتم النقاش حول التفاصيل الفنية وغيرها، وتقديم التقارير الدورية المدعمة بالصور حول تقدم العمل.

- الجهاز الحكومي نظيف وهناك تواصل يومي بين البرنامج وسلطات طالبان والسلطات المحلية، ولكن دون توقيع اتفاقيات معهم، وإذا تم توقيع اتفاق فإنه يكون مع الأمم المتحدة وما يتبع لها، بين الطرف الكويتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو صندوق أفغانستان الائتماني أو مفوضية اللاجئين (UNCHR) وليس مع الجهاز الحكومي الأفغاني، بموجب العقوبات الدولية وغياب الاعتراف الدولي بطالبان يمنع عقد الاتفاقيات وتمير التمويل عبر أي جهاز حكومي أفغاني، وهذا وضع استثنائي لأن المعتاد التعامل مع حكومات لكن لا توجد حكومة معترف بها إلى الآن.

مداخلة ممثل الصندوق الكويتي للتنمية

يعود نشاط الصندوق الكويتي للتنمية في أفغانستان إلى عام 1977م، ثم كانت مساهمة حكومة الكويت في إعادة الإعمار عن طريق الصندوق بمبلغ 3 ملايين دولار، تم التعاون مع مؤسسة تنمية لإنشاء طريق قندهار للبنك الآسيوي للتنمية، نظراً لعدم إمكانية التعامل مع طالبان، ثم دخول الصندوق تحت مظلة قيادة البنك الدولي في موضوع (ATRF)، الذي يمول مشاريع وبرامج مختلفة. ثم قدمت دولة الكويت من خلال مبادرة حياة كريمة منحة بقيمة 7 ملايين دولار، هناك أمر مهم تطرق إليه السيد عبد الله الدردري، وهو تشجيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة للاستثمار في الزراعة، وهناك أمر هام وهو سداد ما على أفغانستان للصندوق لاستئناف التعاون، وقد قدمت دولة الكويت معونة 700 ألف دينار كويتي لمساعدة أفغانستان لسداد المستحقات، على أمل تحسن الأوضاع مستقبلاً، وقد عبرت حكومة الكويت من خلال الصندوق في سنوات سابقة عن استعدادها لمنح قروض، وهناك تعهدات كبيرة قدمتها دول عدة ولكن مع الأسف لم يتم استغلالها في أفغانستان بسبب طبيعة الحكومات التي كانت موجودة. هناك سؤال بماذا يختلف صندوق أفغانستان الائتماني عن غيره من الصناديق الدولية؟ توفير العمل ولا شك هو الأهم، ومؤسسات التمويل المتوسطة والصغيرة لتمويل الأفراد، الصندوق الكويتي للتنمية يرحب بالتعاون مع برنامج الأمم الإنمائي لتوفير الدعم الفني والمالي.

جواب السيد عبد الله الدردري:

هناك بعض الأرقام التي يمكن ذكرها لأعمال البرنامج الإنمائي ومجالات التدخل:

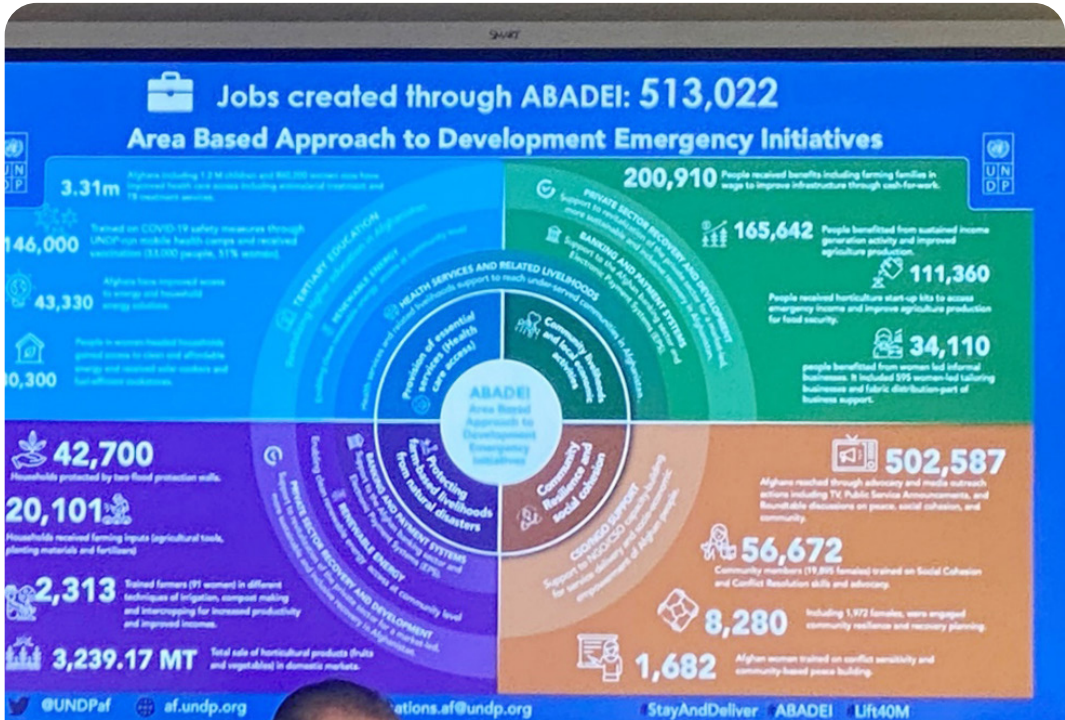
- منذ بداية هذا العام، ستة أشهر، تم توفير 513 ألف فرصة عمل.
- تم تدريب 146 ألف شخص للتعامل مع «كوفيد- 19».
- تم تقديم حماية من الفيضان لـ 42 ألف منزل.
- تم تقديم دعم في مجال الزراعة لـ 20 ألف أسرة.
- تم تقديم تدريب زراعي لـ 2300 أسرة.
- 113 ألف شخص تلقوا مواد أولية للإنتاج الزراعي والبستنة لتحقيق الأمن الغذائي لأنفسهم.
- عملية متكاملة تتضمن تقديم دعم نقدي غير مشروط للأسر الأكثر فقرًا، واختيار أحد أفرادها لإدخاله في برامج التشغيل، وتقديم منحة لأي فرد من الأسرة يملك مؤسسة صغيرة لتوسيع نشاطه الاقتصادي.
- هناك مشروع كبير لدعم 400 مؤسسة غير حكومية بالتعاون مع البنك الدولي بـ 20 مليون دولار.
- هناك حاجة لتطوير النظام المصرفي.
- هناك مشروع كبير في طور الإعداد لدعم النظام التعليمي الثانوي والجامعي والمهني والفني، فكتيرون محرومون من التعليم الثانوي والجامعي.
- مشروع لدعم القطاع الصحي.
- مشروع للطاقة المتجددة: أفغانستان تحتاج إلى 10 آلاف ميغا وات من الكهرباء، بينما المتوافر 300 ميغا وات فقط، والباقي يأتي من مولدات قديمة مكلفة وملوثة للبيئة، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توفير 500 ميغا وات من خلال محطات الطاقة الشمسية، هناك برنامج لإعادة انتعاش القطاع الخاص الذي سيكون أساسيًا في إعادة الانتعاش الاقتصادي في أفغانستان.

مداخلة

كان هناك انقطاع لسنوات لأخبار أفغانستان، وفي الفترة الماضية أصبح هناك زخم من الاهتمام الحكومي والأهلي، هناك حاجة إلى إبراز أثر الدعم الكويتي السابق لأفغانستان لضمان استدامة الدعم. يقترح أن تكون هناك اجتماعات تنسيقية مع الجمعيات الإنسانية لنقل خبرتها في التعامل مع المجتمعات المختلفة، وأن يتم إعداد أجندة للعمل على مراحل، بحيث يتسنى لأي جهة خيرية ترغب في تقديم الدعم أن تساهم في المرحلة المناسبة لها، وأن يكون شكل الدعم أو المساهمة تحت مسمى «بنك العمل الإنساني»، هذا يجعل العمل يتم برؤية واضحة ويكون سهل القياس.

جواب السيد عبد الله الدردري:

- بلغت قيمة الدعم الدولي منذ 15 أغسطس 2021 ما مقداره 2.2 مليار دولار، مما يدل على الجهد الكبير للمجتمع الدولي في أفغانستان، نشاط المنظمات الإنسانية الدولية منع وقوع مجاعة، وهي تعمل في ظروف بالغة الصعوبة، الأمم المتحدة بسبب عدم وجود نظام مصرفي جلبت 750 مليون دولار نقدًا بالطائرات، وهناك حاجة إلى مساعدة الجهات الكويتية الخيرية وغيرها، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منفتح على الاستفادة من الخبرات، وللخبرات الأولوية على التمويل، البرنامج مستعد لتمويل أي فكرة قد تطرحها جهة خيرية كويتية، مع ترحيبه بالتمويل المشترك، ويتقاضى البرنامج نسبة إدارية معقولة بحدود 4-5% فقط. هناك ثمانية برامج إقليمية على امتداد أفغانستان، وهي موزعة على مرحلة أولى (6 أشهر)، مرحلة ثانية (18 شهرًا)، ومقسمة على محاور: تأمين الغذاء والطاقة المتجددة والتعليم والصرف الصحي، وبإمكان الجهات الخيرية الكويتية اختيار المحور وحجم المساهمة بما يناسبها. الصندوق الائتماني لأفغانستان هو «بنك العمل الإنساني»، فهو يطمئن المانحين بأن أموالهم يتم صرفها في برامج واضحة المعالم، وتصدر بخصوصها تقارير دورية ودون تكاليف إضافية، بما يمثل أكفأ طريقة للدعم الإنساني في أفغانستان.



مداخلة

جواب السيد عبد الله الدردري:

▪ موضوع الثقة يحتاج إلى جهد طويل مستمر لحله، والحملة الإعلامية مهمة، لكن النجاح يتحدث عن نفسه، لذلك لا بد ولو من تجربة صغيرة جداً في العمل المشترك الناجح لمنح الثقة للناس، على سبيل المثال هناك صندوق لتمويل المشاريع الصغيرة للسيدات، أي مساهمة فيه سواء بالخبرة أو التمويل ستعطي زخماً قوياً، وقد بلغت نسبة الاسترجاع فيه 95%، وهو مضمون بـ 20 مليون دولار من United Nations Capital Development Fund (UNCDF) للذراع المالية للأمم المتحدة، ومعه يؤسس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظام ضمان القروض، ونظام ضمان الودائع، ونظام الدفع الإلكتروني لتفادي الدفع النقدي، وصندوقاً استثمارياً مضموناً من (UNDP)، بمعنى أنه يمكنك أن تستثمر أموالك في مشروع زراعي وتكون مضمونة، بحيث يضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمانحين سلامة آلية صرف منحهم، وفي الوقت ذاته تكون متوافقة مع متطلبات المصارف الشرعية الإسلامية.

مداخلة

يُتهم العاملون في المجال الإنساني بأنهم يتعاملون مع النتائج ويركزون عليها ويبدلون الأموال، ولا يتعاملون بشكل استباقي وقائي للتخفيف من إنفاق هذه المليارات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موقع يستطيع منه أن يمنع هذا الهدر والمخاطرة، من قبيل الاضطرار لإحضار الأموال في الطائرات لأفغانستان، وهو أقدر من الجهات الخيرية الكويتية على المطالبة بقرارات جريئة مثل الاعتراف بشرعية طالبان، وقد تم التطرق إلى الموضوع في عدة مقالات منشورة في الصحف الكويتية، منها مقال:

«دعهم يحكمون قد ينجحون أو يفشلون» <https://alanba.com.kw/1064775/>

لا أن يتم إفشالهم بلي ذراعهم بالمساعدات الإنسانية، هناك حاجة إلى تفكير جديد وغير تقليدي في الأمر حتى لا تتفاقم المأساة، هناك إيمان بضرورة التعامل مع المنظمات الدولية بشأن أفغانستان، لكن هناك غصة من الاستمرار في النظر إلى النتائج دون الأسباب، ويحضر هنا تصريح وزير الخارجية القطري مؤخراً، بأن «استمرار مقاطعة الغرب لأفغانستان والتركيز على الأنشطة الإنسانية من خلال الوكالات الدولية لا يخدم المحافظة على السلام هناك. المقاطعة تسببت في أزمة اقتصادية وهذا يؤدي إلى مزيد من التطرف وتفاقم الصراع، وهذا ما نسعى إلى تجنبه».

جواب السيد عبد الله الدردري:

- هذا وضع للأصبع على الجرح، بعيداً عن الجانب السياسي، يذكر هنا تقرير (GIZ) الذي تكلمت فيه عن تجربة أفغانستان في العشرين سنة الماضية، التجربة حصيلتها صفر، رغم إنفاق 2 تريليون دولار على بلد تعداد شعبه 47 مليوناً، دون تطور في أي مجال يذكر، ومن دروس الماضي: غياب الرؤية الوطنية لماهية التنمية في أفغانستان، لم تكن هناك منظومات قطاعية واضحة ولا خطط متكاملة، ثم الاعتماد المطلق على المعونات الخارجية في غياب التمويل المحلي، رغم أن أفغانستان بلد غني لا يحتاج إلى أحد، مؤشّر نجاح المنظمات الدولية ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ألا تعود أفغانستان وشعبها بحاجة إليها، والبرنامج بحاجة إلى الكويت لأن اسمها يمنحه مصداقية.

مداخلة

التعليم جزء من استراتيجية الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، وهناك قناعة بأن مسيرة التنمية في أي بلد يجب أن يصاحبها التعليم وخاصة للفئات الضعيفة مثل النساء، وقد كان هناك نقاش بين مدير الهيئة ومديرة اليونيسف حول تعليم الإناث، وتم تقديم مقترحات عملية لمواجهة المعوقات الموجودة، مثل محدودية الموازنات، ومنح الأولوية للذكور في التعليم على حساب الإناث، هل هناك أي جهود في مجال تعليم الإناث وتعزيز النظام التعليمي الذي توجد رغبة كبيرة للمساهمة فيه، هناك أيضاً حساسية المجتمعات تجاه البرامج التعليمية لأن لها بعداً أيديولوجياً واجتماعياً متعلقاً بالمحتوى، وقد كانت هناك تجربة للأمم المتحدة في شمال سوريا حين بذلت جهداً كبيراً في مراكز تعليم المرأة، لكن المحتوى كان بعيداً عن فلسفة المجتمع، بإمكان الهيئة الخيرية المساهمة في تقديم محتوى يتناسب مع طبيعة المجتمع الأفغاني المحافظ وخصوصيته.

جواب السيد عبد الله الدردري:

- بالنسبة لتعليم المرأة فهو أولوية، معظم الـ 700 ألف الذين فقدوا عملهم من النساء، وتم تقدير ذلك بخسارة نحو مليار دولار من الناتج الإجمالي، من ضمن أربعة مليارات دولار انكماش في حجم الاقتصاد الأفغاني البالغ 20 مليار دولار، الدراسات تقول إن إنتاجية المرأة الأفغانية العاملة أعلى من إنتاجية الرجل الذي يملك نفس المستوى

التعليمي، خروج المرأة من النظام التعليمي وسوق العمل ستكون له نتائج كارثية على المستويين المتوسط والبعيد، الحكومة الحالية منعت التعليم الثانوي عن الإناث بحجج فنية، مثل عدم توافر فصول دراسية ومعلمات وباصات لنقل الطالبات، ورغم إبداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استعداداه لتأمين كل الاحتياجات إلا أنه لم يتلق رداً، هناك مشروع مشترك مع اليونيسكو ومنظمة العمل الدولية بتكلفة 5 ملايين دولار سنوياً لتأمين التعليم الجامعي والمهني للإناث، وسداد أقساط العاجزين بسبب الوضع الاقتصادي، إضافة إلى مشروع آخر مع الاتحاد الأوروبي ودون تدخل في محتوى المنهاج.



الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

1808 300

www.iico.org



[khayriyanet](https://www.khayriyanet.org)